المناطق الصناعية في الجزائر بين متطلبات التوطين الصناعي وضوابط التنمية المستدامة

أ. حميدة رابح
جامعة سطيف 01

ملخص:

إن اختيار المواقع الصناعية المناسبة يعد جزءا مهما من التّحليل المكاني للأنشطة الصناعية وتحديد عوامل توطنها لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، كما يتطلب تطوير الصناعة وتوطينها تجهيزا مناسبا للمناطق الصناعية بكل الخدمات المتكاملة والبنى الارتكازية، لتكوين تكتلات صناعية وبيئة أعمال اقتصادية تنافسية تساهم في تحقيق تنمية صناعية مستدامة. وقد أثبتت المناطق الصناعية نجاحها في عديد الدول كمكان مفضل لتوطين الصناعة، وإسهامها في تحقيق التنمية الإقليمية المستدامة. وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة المشاكل التي تعاني منها المناطق الصناعية في الجزائر وإنشاء مناطق صناعية مستدامة تأخذ في الإعتبار متطلبات التوطين الصناعي وتلبي إحتياجات القطاع الصناعي.

الكلمات المفتاحية: التوطين الصناعي، المناطق الصناعية، الاستراتيجية الصناعية، التنمية المستدامة.

Abstract :

The selection of appropriate industrial sites is an important part of the spatial analysis of industrial activities and identifying the factors of industrial localization to achieve overall economic development, the development of industry and its localization also requires equipped industrial zones containing the whole integrated services and infrastructures، to build advanced industrial conglomerates, and competitive economic environment, participated in the sustainable industrial development.

This study aims to find out the problems of the industrial zones in Algeria, and the establishment of sustainable industrial zones takes into account the industrial localization requirements and meets the needs of the industrial sector.

Key Words: Industrial Localization, Industrial Zones, Industrial Strategy, Sustainable Development.

مقدمة:

يحظى موضوع المناطق الصناعية ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة في الوقت الراهن باهتمام واسع على الصعيد العالمي فأسلوب المناطق الصناعية يعد من الخصائص الأساسية للتوطين الصناعي الحديث، فحين تقرر أي دولة الرُّقي باقتصادها وتنافسية صناعاتها على اختلافها يُصبح موضوع إنشاء مناطق صناعية مستدامة تأخُذ في الحسبان متطلبات التوطين الصناعي ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة أمرا واضح الأهداف، حيث تعتبر هذه المناطق الصناعية المكان المفضل لتوطين الصناعة إذا ما توفرت بها الخدمات المتكاملة والبنى التحتية والدعم والحوافز، فهي تزيد من فرص التكتل، تسهم وتؤثّر بالإيجاب على جميع المؤشرات الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة.

إن التغيرات المتعاقبة على مستوى الإقتصاد العالمي في الوقت الحالي تفرض فرصا عديدة للدول النامية ومن بينها الجزائر للإهتمام بالمناطق الصناعية ومتطلبات توطينها واستدامتها، التي تقتضي تحديات كبيرة ترتكز أساسا على إعادة التأهيل، إعادة التنظيم، التّخطيط والتّسيير وفق مبادئ التنمية المستدامة بالأخذ بالمعايير العالمية والتجارب الرائدة.

مشكلة الدراسة: تلعب المناطق الصناعية دورا مهما في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة إلا أن هناك دولا نامية لم تنجح في إنشائها لأسباب عديدة منها عدم إستيعاب كامل لدور وفوائد هذه المناطق الصناعية، وسوء التخطيط وانعدام معايير الاستدامة لإنشائها وتسييرها وغياب اعتبارات علمية حديثة في ذلك.

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

المناطق الصناعية في الجزائر بين متطلبات التوطين الصناعي وضوابط التنمية المستدامة

ما هو واقع المناطق الصناعية في الجزائر في ظل متطلبات التوطين الصناعي ومبادئ التنمية المستدامة؟

ويندرج تحت هذه الأسئلة الفرعية التالية:

- مالمقصود بالتوطين الصناعي، المناطق الصناعية وما هو دورها التنموي؟
- ما هو واقع المناطق الصناعية في الجزائر؟
- هل أخذت الإستراتيجية الجديدة لخلق الجيل الجديد من المناطق الصناعية بعين الإعتبار متطلبات التوطين الصناعي وظوابط التنمية المستدامة؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة كونها من الدراسات القليلة التي تناولت مشاكل إنشاء المناطق الصناعية ومعوقات استدامتها بمنهجية علمية، وتدعوا إلى الأخذ بعين الإعتبار متطلبات التوطين الصناعي والجوانب البيئية وتكامل الخدمات المرافقة للصناعات الموطنة بها.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التالي:

- معرفة دور المناطق الصناعية في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة؛
- التعرف على المعوقات التي تعاني منها المناطق الصناعية الحالية في الجزائر؛
- الدعوة لإنشاء مناطق صناعية بمواصفات متكاملة وحديثة تلبي احتياجات القطاع الصناعي وتستجيب لمعايير الإستدامة ومتطلبات التوطين الصناعي؛
- إقتراح مجموعة من التوصيات للجهات الوصية بضرورة إعادة تأهيل المناطق الصناعية الحالية واستدامتها وإنشاء الجيل الجديد منها وفق المعايير العالمية التي أثبتت جدواها وفعاليتها في تحقيق التنمية المستدامة.

منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع والأهداف المرجوة منه، تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي Analytical Descriptive Approach وكون هذه الدراسة حديثة لارتباطها بالتنمية المستدامة التي لا تزال غير مهتم بها في المناطق الصناعية ، لتناول مشكلة الدراسة من كل جوانبها والبحث في أسبابها وتفسير نتائجها من أجل الوصول إلى نتائج يمكن الإستفادة منها، لتكون دراسة متكاملة بالإعتماد على مختلف الطرق البحثية والمصادر في الحصول على المعلومات.

محتوى الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، إرتأى الباحث تقسيمها إلى ثلاث محاور رئيسية كمايلي:

أولا. التوطين الصناعي: المفهوم والعوامل؛

ثانيا. المناطق الصناعية: المفهوم، الأهداف والدور التنموي؛

ثالثا. المناطق الصناعية وسياسة التوطين الصناعي في الجزائر.

أولا. التوطين الصناعي: المفهوم والعوامل

1. مفهوم التوطين الصناعي:

لقد كان مفهوم التوطّن الصناعي عند التقليديين وحتى العشرينات من القرن الماضي هو "قيام مشروع أو شخص ما يعمل بمعزل عن الآخرين في تحديد الموقع الأفضل لنشاطه وفي ظل فرضيات معينة كتوفر المنافسة الكاملة في السوق مع ثبات

العوامل الأخرى"[1]. أو هو "قيام صناعة ما في إقليم ما وتمتعها بأهمية نسبية تفوق تلك الأهمية التي تحضى بها نظيراتها في باقي أنحاء الاقاليم الأخرى"[2].

أما التّوطين لغة يعني اتخاذ مكام ما موطنا لشيء ما[3]، ومعناه "إنشاء" أو "إقامة" شيء معين في مكان معين، وتنطوي هذه العملية على الإرادة التي تعني إختيار مكان محدد لإقامة منشآت محددة لتحقيق أهداف واضحة.

كما أن التّوطين الصناعي "يعني اختيار وسط أو بيئة معينة لإقامة صناعة أو صناعات معينة أي اختيار المواقع والبيئات المناسبة اقتصاديا واجتماعيا وجغرافيا وحتى سياسيا، لإقامة المشروعات الصناعية وتوزيعها على الرقعة الجغرافية للبلاد بغرض الحصول على نسيج صناعي وطني ذي غايات وطنية واضحة ومحددة مسبقا[4].

والتّوطين الصناعي عملية تخطيطية مقصودة، وعامل مهم في التأثير في المواقع الصناعية، لتحديد أهداف اقتصادية واجتماعية واستراتيجية بصورة أفضل فيما لو تركت الحرية في اختيار مواقع المنشآت بشكل يتفق مع مصالح المستثمرين[5]. وبالتالي فإن الوطين الصناعي يعد أحد أدوات السياسة الموقعية locational policy، التي تؤثر في توزيع النشاط الصناعي.

ويختلف التّوطين الصناعي عن التّوطن الصناعي في المعنى ويتفق معه في الأثر[6]، فمن حيث المعنى فإن التوطين الصناعي عملية إرادية ويخضع لتوجيه مركزي مباشر ويتم وفق خطة وطنية صناعية شاملة، تسعى إلى تحقيق أهداف مظبوطة تندرج ضمن برامج الدولة للتصنيع وخطط التنمية للبلاد.

أما التّوطن الصناعي فهو عملية تلقائية حرة بحيث لا تعني الفوضوية وإنما لا يخضع إلى توجيه مركزي مباشر.

أما من حيث الأثر فلا فرق بينهما، لأن المنشأة الصناعية كتنظيم اجتماعي- اقتصادي مهما كانت طبيعتها القانونية وطبيعة النظام الاقتصادي والايديولوجي التي تعمل في إطاره، فسيكون لها نفس التفاعل مع بيئتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لأنها تفرض دوما شروطها ومتطلباتها من أجل تحقيق أهدافها.

وبهذا فمفهوم التّوطين الصناعى أقرب مايكون إلى الميدان الذى يبحث فى التباين المكانى بين الأقاليم المختلفة فى قيام صناعة معينة، وأن هذا التباين ماهو إلا فحص وتحر عن قدرة وقابلية المكان المراد قيام الصناعة به على إمداد الصناعة أو أي من فروعها بمتطلباتها الأساسية التى تعمل بدورها لتحقيق وتلبية قدر معين من هذه المطالب كلما كانت ذات قوة جذب متزايدة لكثير من الصناعات عملا بمبدأ الوفورات الإقتصادية الخارجية أولا، وقد تأتى لاحقا مزايا الوفورات الداخلية، بعد تجاوز عدد من الصناعات فيه وبالتالى إجتذاب الصناعات الأخرى[7].

وعلى الرغم من هذا التحديد، فإن مفهوم التّوطين الصناعي كما يؤكد "ميلر ويلارد" يبدو فضفاضا ويبين عدم رسوخ مضمونه حتى الآن لذلك فإن مزيداً من الإسهام النظري، يظل مطلوباً لتوفير فهم أفضل لهذا المفهوم ولتثبيت حدود أوضح له مع عموم مفاهيم الصناعة والمكان منها على وجه الخصوص[8].

2. مبادئ التوطين الصناعي

وهي مجموعة من القواعد التي يجب أن يأخذها كل متعامل أو فاعل بعين الإعتبار لتحقيق الأهداف الإنمائية لسياسة التوطين الصناعي، وهي مبادئ قد يكون لها طابع عام أو خاص، وتتمثل هذه المبادئ في مايلي[9]:

- مبدأ التخصص الصناعي للجهات أو الأقاليم؛
- مبدأ الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية؛
- مبدأ تقليص الفوارق والفجوات بين البنية المكانية والاقتصادية للبلد؛
- مبدأ التخفيض إلى حدّ أدنى لتكاليف النقل؛

- مبدأ التوطين الصناعي من وجهة نظر التقسيم الدولي للعمل؛
- مبدأ الإستعمال العقلاني للحيز المكاني وحماية البيئة؛

3. العوامل الأساسية للتّوطين الصناعي

تختلف درجة التوّطن من مكان لآخر حسب توفر العوامل اللازمة لقيام الصناعة وحسب طبيعة الصناعة نفسها، فليس التركز الصناعي وليد الصدفة بل نتيجة لعوامل شديدة التعقيد أعطت لكل دولة أو إقليم أو مدينة عوامل جذب قوية ساعدت على جذب الصناعة وتركزها فيها. ونميز هنا بين ثلاث مجموعات من العوامل هي[10]:

- عوامل الإنتاج: ويقصد بها مجموع العناصر الداخلة في سيرورة الإنتاج، وهي الموارد الطبيعية من المواد الخام، الأرض، مصادر الطاقة ، الموارد المائية، قوة العمل (اليد العاملة)، رأس المال، النقل الإتصالات، والتقدم التكنولوجي.
- عوامل التنظيم، الأسواق والتوجيه الحكومي: تقاسم المكان والتكاملات في تنظيم الصناعة يشدنا نحو التركّز، التخصص والتعاون، لأن لها وزن في عملية التوطين الصناعي من زاوية الفاعلية الاقتصادية، كما تعتبر الأسواق أحد الأسس الهامة التي تجذب الصناعات للتوطن في إقليم أو مكان ما لاستهلاك منتجاتها، أما التوجيه الحكومي فقدأصبح له ما يبرّره في عملية التوطين الصناعي من منظور الإقتصاد الموجه أو غير الموجه، لمعرفة هل توطين الصناعات قائم على الربحية التجارية فقط أم قائم على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية معاً[11].
- عوامل البنية التحتية ومختلف أماكن الإستقبال واقتصاديات التكتل: إجمالا يمكن التمييز بين مجموعتين من البنية التحتية هما: البنية التحتية التقنية وتتكون من الهياكل القاعدية الأساسية، الهياكل الطاقوية وهياكل الإتصالات والبنية التحتية الإجتماعية-الإقتصادية وتتكون من التعليم والتكوين، التحضّر والسكن، الصحة والحماية الاجتماعية، نشاطات التجارة والخدمات...إلخ، أما إقتصاديات التكتل فالمقصود بها أن الصناعة تميل بشكل عام إلى التركّز وليس التشتت أي أن المشاريع الصناعية الجديدة تميل إلى التوطن في مناطق التكتل الصناعي وليس على انفراد تحت تأثير اقتصاديات التكتل، التي تسهم في خفض تكاليف الإنتاج وتحقيق مبدأ الكفاءة الإقتصادية. ولعل أبرز ما يؤثر في الإتجاهات الجغرافية لعمليات التوطن الصناعي باتجاه التكتل في مناطق محددة يتمثل في قوى الإستقطاب[12].

ثانيا. المناطق الصناعية: المفهوم، الأهداف والدور التنموي.

1. مفهوم المناطق الصناعية

إن المناطق الصناعية تعتبر الأسلوب المتبع في توطين الصناعة وهو من الخصائص الأساسية للتوطين الصناعي الحديث، وهذا راجع للدور الذي تلعبه هذه المناطق كأقطاب للتنمية على المستويين المحلي والوطني.

حيث يعرفها صالح حسن عبد القادر بأنها "مكان تتجمع فيه الصناعات المختلفة في مساحة من الأرض يتم تخطيطها ضمن تصميمات محددة ومعايير تتلائم مع حاجة المصانع لإقامة منشآت صناعية عليها، ويتم تأجير هذه المنشآت إما بالإيجار أو بطريقة الشراء الإيجاري، ويتم تجهيز المنطقة الصناعية بمشاريع البنية التحتية وتوفير كافة الخدمات اللازمة، وللمنطقة إدارة موحدة تقوم على تقديم الحوافز للمستثمرين"[13].

ويعرفها Peddle Michel بأنها "قطعة كبيرة من الأرض مقسمة ومطورة ومميزة البنية التحتية لاستخدام عدة منشآت في وقت واحد وقريبة من المنشآت، والمناطق الصناعية الناجحة تجسد الخصائص المثالية للمدن الصناعية"[14].

كما يعرفها هوشيار معروف بأنها "تجاور أكثر من منشأة صناعية بغض النظر عن سعة إنتاجها في منطقة جغرافية واحدة، وتتسم إمّا بتكامل عمودي لمراحل إنتاج متجانس معين من المواد الخام إلى المنتجات النهائية، أو التكامل الأفقي للنشاطات

المترابطة في نفس المراحل أو المقابلة أو القريبة منها بمدخلات أو مخرجات تكاملية، أو بتكامل خطي من خلال السلع والخدمات التي تمد مجموعة من العمليات الصناعية مثل إنتاج قطع الغيار"[15].

وعرفتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) على أنها "قطعة محسنة من الأرض ومجهزة للتأسيس الصناعي ومتوفرة للبيع أو للإيجار"[16].

من التعاريف السابقة يمكن القول بأن المناطق الصناعية هي نطاق جغرافي محدد خارج المجال الحضري نسبيا يتوفر على مختلف القواعد والمنشآت القاعدية التي تسمح بتوطن الصناعات، فهي مناطق مخصصة ومخطط لها لغرض التنمية الصناعية.

2. أهداف إقامة المناطق الصناعية

إن الأهداف الأساسية من إقامة المناطق الصناعية بشكل عام يمكن اختصارها فيمايلي[17]:

- ❖ تطوير وتنمية قطاع الصناعة بالإستفادة من مزايا تسهيلات الإنتاج والخدمات العامة المتوفرة بالمناطق الصناعية؛
- ❖ الوصول بمستوى الإنتاج كما ونوعا إلى المستويات الملائمة لطلب الأسواق المحلية والخارجية؛
- ❖ جذب الصناعات الصغيرة والمتوسطة نحو المناطق الصناعية ومساعدتها على التطور والتوسع، مع خلق التكامل بين مختلف الصناعات والإستفادة من الوفورات الخارجية والداخلية للصناعات التي تتوطن بها؛
- ❖ توفير الجهد والمال من خلال اقتصار البحث عن أنسب المواقع الصناعية، وتوفير العقار الصناعي والأبنية والوحدات الصناعية الجاهزة للمشروعات الصناعية؛
- ❖ جذب الإستثمارات الصناعية الأجنبية والخبرات العلمية والفنية، باستقطابها عن طريق إنشاء المناطق الصناعية الحرّة لتنمية الصناعات التصديرية مما يسهم في خلق الثروة وتنمية الإقتصاد المحلي؛
- ❖ أهداف ترحيلية للصناعات الملوثة، إذ تعتبر المنطقة الصناعية مكانا مفضّلا لعمليات الترحيل التي تتّبعها الدّوائر الحكومية للصناعات الملوثة باستيفائها للمواصفات والمعايير الدولية المتعلقة بالإستدامة البيئية.

3. أشكال المناطق الصناعية

إن التطوّر الصناعي الذي حصل في القرنين الأخيرين، أدى إلى تعدد التوجّهات والمفاهيم حول المناطق الصناعية وأصبحت تتواجد بعدة أشكال، أمكن تقسيمها إلى تقليدية وحديثة كما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم (01): أشكال المناطق الصناعية

الأشكال التقليدية للمناطق الصناعية	الأشكال الحديثة للمناطق الصناعية
العقد الصناعية المتكاملة (العناقيد الصناعية)	المناطق الصناعية التقنية
التكتل الصناعي الحضري	المناطق الصناعية المؤهلة
مجمعات الاستقطاب الصناعية	المناطق الصناعية الحرة للتصدير
المجمعات التعاونية (المدارة ذاتيا) للصناعات الصغيرة	الحدائق التكنولوجية
المجمعات الصناعية الريفية	البارك الإيكولوجي الصناعي

المصدر: من إعداد الباحث.

4. الدور التنموي للمناطق الصناعية

إن إقامة المناطق الصناعية يسهم في دعم العملية التنموية وتنمية القطاع الصناعي، ويتمثل دورها فيما يلي[18]:

- توفير فرص العمل في المناطق الريفية بجذب الصناعات إليها مما يخلق الإستقرار الاجتماعي؛

المناطق الصناعية في الجزائر بين متطلبات التوطين الصناعي وضوابط التنمية المستدامة

- تعمل المناطق الصناعية كفضاءات لتطوير المهارات والخبرات، فهي مراكز داعمة للتطوّر التقني والاقتصادي وفضاءات مشجعة على التطوير والابتكار؛
- تحقيق توزيع متوازن لكل من العمالة والإنتاج ما ينتج عنه من تنمية إقليمية متوازنة وتذليل للفوارق الإقليمية؛
- تهيئة الفرصة أمام أصحاب المشاريع الصناعية للحصول على العقار الصناعي بأسعار مغرية ودون تأخير؛
- إجراء تغييرات جذرية في هيكل الإنتاج والعمالة والعمل على تنوعهما وتنويع مصادر الدخل؛
- جذب الاستثمار الخاص لمساهمتة في تنمية القطاع الصناعي؛
- جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر بتوفير بعض الإمتيازات الخاصة بهذه المناطق من تحفيزات ضريبية وجبائية وتسهيلات وتسوية لوضعية الوعاء العقاري كوسائل داعمة لجلب الاستثمار إلى المناطق المستحدثة؛
- تحقيق اللامركزية الصناعية والحد من تمركز الصناعات في بعض المناطق وخاصة حول العواصم؛
- تقديم الخدمات والمنافع للمشروعات الصناعية بحيث تقل تكاليفها وتزداد ربحيتها؛
- تخصيص الأراضي المناسبة للإستعمال الصناعي مما يساعد على التهيئة العمرانية الجيدة، مع تنظيم التوسع الصناعي وترشيد اختيار مواقع المشروعات الصناعية داخل أقاليم المدن الكبرى؛
- المحافظة على البيئة من خلال تطبيق المواصفات والمعايير البيئية العالمية في تخطيط وتسيير المناطق الصناعية.

ومن جانب آخر، فإن العمل على إعداد إستراتيجية وطنية خاصة بالمناطق الصناعية من شأنه أن يسهم في دعم التنمية المكانية، تنمية وتطوير القطاع الصناعي وتحقيق الإستدامة البيئية، وهذا ما يمكن تبيانه من خلال الشكل الموالي:

المناطق الصناعية في الجزائر بين متطلبات التوطين الصناعي وضوابط التنمية المستدامة

شكل رقم (01): أهمية إعداد استراتيجية وطنية لتنمية المناطق الصناعية وتحقيق التنمية المستدامة

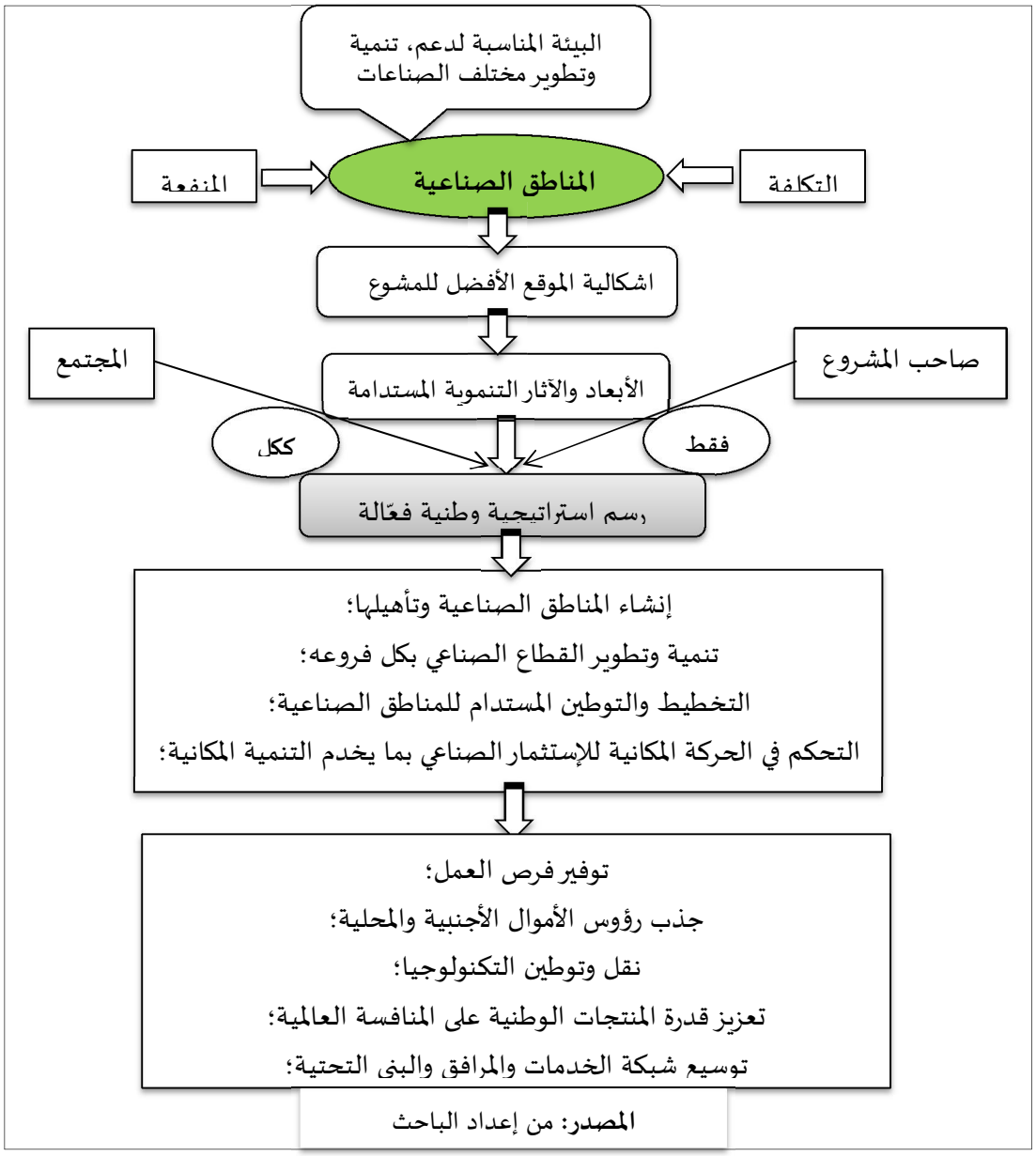

ثالثا. المناطق الصناعية وسياسة التوطين الصناعي في الجزائر

1. نشأة المناطق الصناعية في الجزائر وتطورها

يرجع ظهور المناطق الصناعية في الجزائر في شكلها الحديث إلى سنة 1973 حيث تم تحديد شروط إيجاد 77 منطقة صناعية على مستوى إقليم الولايات والبلديات عبر كامل التراب الوطني، وتم تحديد شروط إدارتها عن طريق المرسوم رقم 84-45 المؤرخ في 03 مارس 1984[19]، أمّا حاليًّا فتتكون الجزائر من 77 منطقة صناعية و449 منطقة نشاط إقتصادي بمساحة إجمالية تقدر بـ 22.000 هكتار[20]، موزعة عبر كامل التراب الوطني أهمها: المنطقة الصناعية بأدرار وواد سلي بالشلف، وعين مليلة بأم البواقي وآريس وجرمة بباتنة، وأقبو ببجاية وسيدي خالد بالبويرة، وواد السمار بالحراش بالجزائر العاصمة والمنطقة الصناعية ببرج بوعريريج وكذلك سطيف...الخ.

2. إعادة تأهيل المناطق الصناعية : تعتبر تهيئة وإعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط الإقتصادي مشروع وطني بدأ العمل به منذ سنة 1999 ودمج من بعد في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي حيث تم تخصيص غلاف

مالي يقدر بـ 2,851 مليار دج (مخصصات مالية تابعة لصندوق تحسين التنافسية الصناعية)[21] مع نهاية سنة 2004 وشرع في تنفيذه ابتداء من أوت 2005، لتهيئة 70 منطقة صناعية على مستوى 17 ولاية تتوزع على الجهات الأربع للوطن وذلك بهدف تحديث الهياكل القاعدية وتطوير نمط التسيير للمؤسسات الصناعية.

كما تم تخصيص حوالي 5 مليار دج في إطار برنامج الهضاب العليا من أجل توفير العوامل الأساسية الجاذبة للاستثمار، ويخص هذا البرنامج كل من ولاية تبسة وباتنة والأغواط والجلفة وسعيدة وتيارت والمسيلة، ولتدعيم الاستثمار في ولايات الجنوب خصص ما يقارب 200 مليون دج لتهيئة المناطق الصناعية لكل من ولاية بشار وأدرار وغرداية ومناطق النشاط لكل من ولاية تندوف وبسكرة وإليزي وورقلة وتمنراست والأغواط.

ويتضمن محتوى برنامج إعادة تأهيل المناطق الصناعية إنشاء الطرقات، الإنارة الخارجية، توصيل شبكة المياه الصناعية، ربط بالكهرباء الغاز و الهاتف، إنشاء جدران ومراكز مراقبة وحراسة.

إلا أنه منذ انطلاقه سنة 1999 وحتى سنة 2010، قامت الدولة بتمويل ماقدره 28 مليار دج أي ما يعادل 280 مليون € للقيام بعمليات إعادة التأهيل حيث تم الإنتهاء من 130 عملية بينما 40 عملية في طور الإنتهاء[22].

3. المناطق الصناعية في ظل الإستراتيجية الجديدة للتنمية الصناعية (2010-2014)

ترتكز التنمية الصناعية في ظل الإستراتيجية الجديدة (2010-2014) على مناطق صناعية محدّدة تُعرف بـ "مناطق التنمية الصناعية المدمجة" (ZIDI)، وذلك من خلال تحديد أقاليم صناعية ونظام محلي للإنتاج وشبكات من المؤسسات والعناقيد الصناعية للاستفادة من الاقتصاديات الخارجية والتناغم الذي يمكن أن ينجر عن ذلك، مع ضرورة الاعتماد على علاقة ثلاثية بين التكنولوجيا والبحث- التكوين - المؤسسة، وأن يتولى تسيير هذه المناطق إطار مؤسساتي يعمل وفق رؤية موحدّة يتضمن مديريات اقتصادية، تكنولوجية وبيئية[23]. وقد تقرر العمل على تحقيق هذه الإستراتيجية وإنشاء أنواع مختلفة من المناطق الصناعية على ثلاث مراحل كما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم (02):التوزيع الجغرافي ومراحل إنشاء المناطق الصناعية في ظل التوجهات الجديدة للتنمية الصناعية

المرحلة الأولى		
مناطق متكاملة للتنمية الصناعية	أقطاب تكنولوجية	مناطق متخصصة
1. الجزائر 2. البليدة 3. مستغانم 4.وهران 5. سطيف 6. برج بوعريريج 7. حاسي الرمل 8غرداية 9. عنابة 10. بومرداس 11. تيزي وزو	1. الجزائر(سيدي عبد الله.) 2. بجاية 3. سيدي بلعباس	1. أرزيو 2. حاسي مسعود 3. سكيكدة 4. وهران
المرحلة الثانية		
مناطق النشاط الإقتصادي متعددة الميادين: قسنطينة . سكيكدة . تلمسان وعين تموشنت		
المرحلة الثالثة		
أقطاب تكنولوجية: باتنة – الشلف – تلمسان . قسنطينة		

Source : Le Rapport du MDIPI, la stratégie de relance et développement industriels, Algérie, 2007, p :10.

من خلال مشروع الإستراتيجية الجديدة، نجد أنها تركز على تنفيذ التنمية الصناعية وتوطين أنواع مختلفة من المناطق الصناعية في جميع أقاليم البلاد وقد تم اختيار بعض الأقاليم كأقاليم متخصّصة، لما لها من مزايا نسبية من خلال موقعها الجغرافي واحتوائها على جامعات ومعاهد ومراكز تكوين وبناها التحتية أو مواردها الطبيعية، ومن هذا المنطلق يجب أن يتم إدخال مناطق أخرى في

المنافسة الإقليمية لإحداث تنمية مكانية متوازنة. ومن الضروري إنشاء كيانات صناعية محدّدة تكون مواكبة للتنمية المحلية، الإقليمية والدولية، من أجل تطوير المجالات ذات الأولوية للتنمية الصناعية المتكاملة، مهمّتها إجراء جرد كامل للمقومات الحالية للتنمية في المنطقة، أو إعداد فضاء البيئة الاقتصادية للأعمال.

4. البرنامج الوطني الإستشرافي وسياسة التوطين للمناطق الصناعية (2012-2017)

أ. آفاق إنشاء وتأهيل المناطق الصناعية في الجزائر

نظرا للمستجدات على المستوى الوطني وخاصة بعد انجاز الطريق السيار شرق غرب، فإن الدولة الجزائرية غيرت نظرتها للمناطق الصناعية من المناطق المدمجة (ZIDI) إلى المناطق الصناعية الجديدة وفي إطار التعاون وتبادل التجارب بين دول البحر الأبيض المتوسط ومن بينها ألمانيا[24]. فقد أطلقت الحكومة مشروعا جديدا لتأهيل جميع المناطق الصناعية وطنيا، موازات مع اتخاذ مجموعة من الإجراءات العمليّة الرّامية لتفعيل مشروع إنجاز 42 منطقة صناعية جديدة عبر 34 ولاية و8 أقاليم، تتربع على مساحة تقدّر بـ 9572 هكتارا مساحة كل منطقة تتراوح ما بين 70 و500 هكتار وبميزانية مالية تقدر بـ 88 مليار دج، والتي تم توطينها على طول النقاط المحورية للطريق السيّار شرق غرب والطريق السيّار للهضاب العليا المزمع الإنطلاق في إنجازه مستقبلا[25]، حيث كانت الأولوية في إنطلاق الإنجاز لـ 11 منطقة صناعية لغياب عراقيل تؤخّر ذلك، وقد تم مباشرة الدراسات الجيوتقنية، دراسات تقييم الآثار البيئية والتهيئة الخاصة بها مع البدئ في المناطق المتبقية عند إزالة العراقيل التي تواجهها. وذلك في خطوة لضمان إعادة انتشار المشاريع الاستثمارية وضمان نجاعتها بما يمكنها لأن تكون بدائل جديدة لاستحداث مناصب شغل خاصة المناطق المعزولة كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم(03) :المعطيات الإجمالية للبرنامج الوطني الإستشرافي للمناطق الصناعية (2012-2017)

عدد المناطق الصناعية	42منطقة صناعية
التكلفة الإجمالية للمشروع	88 مليار دينار جزائري
عدد الولايات	34 ولاية
عدد الأقاليم	08 أقاليم
المساحة الإجمالية 42 منطقة صناعية	9572 هكتار
المساحة الصافية	7179 هكتار
مساحة كل منطقة صناعية	70- 500 هكتار
آجال الإنجاز	5 سنوات (أفريل 2012- نهاية 2017)

Source: Le Programme National Des Nouvelles Zones industrielles, MIPMEPI, avril 2012. P. 12.

ب. الأهداف الإستراتيجية لإنشاء المناطق الصناعية "الجيل الجديد"

يهدف إنشاء المناطق الصناعية "الجيل الجديد" إلى تحقيق جملة من الغايات تتمثل في مايلي[26]:

- تدعيم الاستثمار والنمو الصناعي؛
- إلغاء الحواجز العقارية في القطاع الصناعي؛
- وضع برنامج جديد لتهيئة الإقليم وفق مبادئ التنمية المستدامة؛
- رفع مرودية الهياكل القاعدية.

ج. المبادئ الأساسية لاختيار المناطق الصناعية ضمن البرنامج الوطني الإستشرافي (2012-2017)

حدّدت جملة من المعايير لاختيار المناطق الصناعية ضمن البرنامج الوطني الإستشرافي نوجزها في الجدول التّالي:

المناطق الصناعية في الجزائر بين متطلبات التوطين الصناعي وضوابط التنمية المستدامة

جدول رقم (04): معايير اختيار المناطق الصناعية ضمن البرنامج الوطني الإستشرافي (2012-2017)

المنطقة المثلى		المعايير				
الرقم	القيود (الشروط)	النسبة	المؤشرات			الترتيب
1	النظام العمراني	%10	قوي متوسط ضعيف			
2	الموقع والقرب من المناطق الحضرية : البعد ب/كم عن ثلاث مواقع حضرية: المدينة- الأحياء البلدية	%15				
3	المساحة	%15				
4	الملاحق	%20				
5	الهياكل والطرقات	%15				
6	الخدمات والنشاطات الملحقة	%5				
7	التأثيرات البيئية	%5				
8	اقتصاد المعرفة	%5				
9	النسيج الصناعي	%10				
المجموع		%100				

MIPMEPI, Le Programme National Des Nouvelles Zones industrielles, avril 2012. P. 07.

من خلال الجدول السابق يتضح أن متطلبات إقامة مناطق صناعية مثلى تبرز أكثر في الموقع الممتاز والمساحة وتوفر كل من البنى التحتية والملاحق الضرورية للقطاع الصناعي والتي حظيت بنسبة 15 % و20 % على التوالي. كما أن وجود المناطق الصناعية في كافة الولايات، المدن الكبرى والأقاليم أهمية كبيرة بالنسبة للتنمية المكانية الوطنية حيث سيتم خلق جوّ ملائم لاستقرار الصناعة وجذب الاستثمارات الوطنية، العربية والأجنبية في القطاع الصناعي والنهوض بالصناعات الأساسية ووقف النمو العشوائي للصناعة.

د. التوزيع الجغرافي الإقليمي للمناطق الصناعية ضمن البرنامج الوطني الإستشرافي (2012-2017)

تم توزيع الـ 42 منطقة صناعية الجديدة على مستوى الفضاء الجغرافي الإقليمي الوطني في إطار البرنامج المعلن عنه من طرف وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار بالتعاون مع وزارة البيئة وتهيئة الاقليم والوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري حيث يمثل الجدول الموالي أهم المواقع والأقاليم الجغرافية المختارة لانشاء المناطق الصناعية الجديدة.

جدول رقم (05): توزيع الـ 42 منطقة صناعية الجديدة على مستوى الفضاء الجغرافي الإقليمي

الجهة	الموقع الإقليمي	الولايات	ع المناطق	المساحة/هكتار
الشمال	شمال وسط	بومرداس (1) البويرة(1) المدية (1) تيزي وزو(2) بجاية(2) الشلف(2) عين الدفلى(1)	10	1739
	شمال شرق	عنابة (1) قسنطينة (1) سكيكدة(2) جيجل (1) ميلة (1) سوق أهراس (1) الطارف (1) قالمة (1)	09	2394
	شمال غرب	وهران (1) تلمسان (1) مستغانم (1) غليزان (1) عين تموشنت (1) سيدي بلعباس (2) معسكر (1)	08	1517
	المجموع الفرعي للشمال		27	5650
الهضاب	الهضاب العليا الوسطى	الجلفة (1) المسيلة (1)	02	448

المناطق الصناعية في الجزائر بين متطلبات التوطين الصناعي وضوابط التنمية المستدامة

العليا	الهضاب العليا الشرقية	سطيف (1) باتنة (1) برج بوعريريج(2)	04	1346
	الهضاب العليا الغربية	تيارت(2) سعيدة (1) النعامة (1)	04	896
	المجموع الفرعي للهضاب العليا		10	2720
الجنوب	الجنوب الغربي	بشار(1) أدرار(1)	02	402
	الجنوب الشرقي	غرداية (1) بسكرة (1) ورقلة (1)	03	800
	الجنوب الكبير	تمنراست ، إليزي	-	-
	المجموع الفرعي للجنوب		05	1202
المجموع الكلي			42	9572
المجموع الكلي			42	9572

Source : l'Accès au foncier, en Algérie, MIPMEPI, l'Agence Nationale d'Intermédiation et de Régulation Foncière ANIREF, p. 22, 2010

والخريطة الموالية توضح توزيع الـ 42 منطقة صناعية الجديدة في إطار البرنامج المعلن عنه من طرف وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار بالتعاون مع وزارة البيئة وتهيئة الاقليم والوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقار.

خريطة رقم (01): توضّح توزيع الـ 42 منطقة صناعية الجديدة على مستوى الفضاء الجغرافي الإقليمي

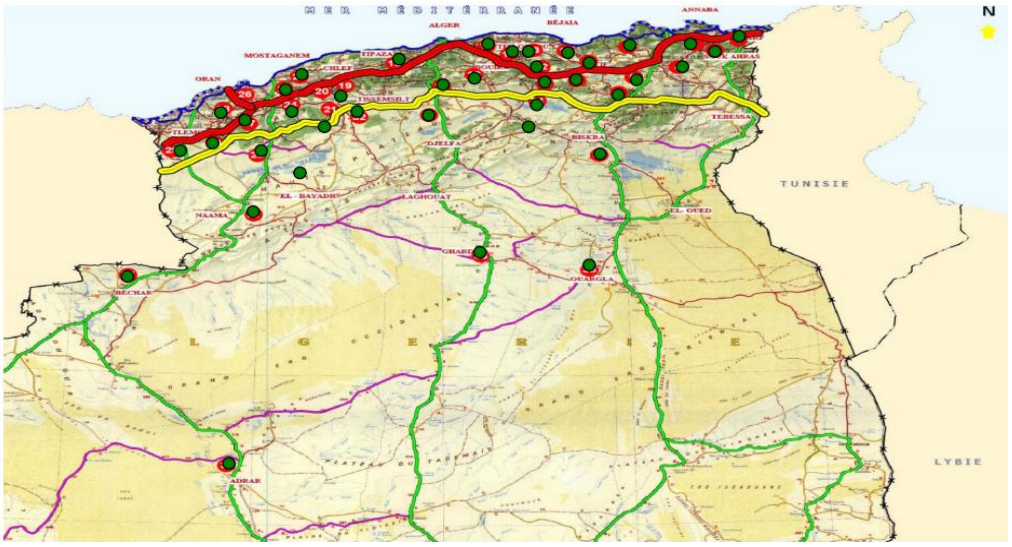

Source : l'Accès au foncier, en Algérie, MIPMEPI, l'Agence Nationale d'Intermédiation et de Régulation Foncière ANIREF, p. 23, 2010.

من شأن إنشاء المناطق الصناعية الجديدة "الجيل الجديد" والتي تدمج المفاهيم والمعايير الحديثة في مجال تهيئة الفضاءات الموجهة لاستقطاب النشاطات الصناعية وذلك بتوفير كل الخدمات والمرافق اللازمة (مركز الخدمات المشتركة، وسائل النقل، أجهزة التبريد، مشاتل المؤسسات، مراكز البحث والإبداع، مطاعم، فنادق، وكالات البنوك والتأمينات...) دون إهمال الجوانب البيئية (من خلال استعمال مواد بناء ذات الجودة البيئية العالية والطاقات المتجددة كالطاقة المتجددة، وكذا تحويل النفايات المنتجة داخل المنطقة). أن تساهم في إحداث شبكة منسجمة للنسيج الصناعي وتسريع وتيرة التنمية على الصعيدين المحلي والوطني من خلال استثمارات وطاقات إنتاجية جديدة، وأن الرّهان كبير ويهدف إلى تعزيز "اندماج الاقتصاد الوطني وتقليص التبعية الخارجية في مجال الصناعة والخدمات".

المناطق الصناعية في الجزائر بين متطلبات التوطين الصناعي وضوابط التنمية المستدامة

5. بعد الإستدامة للجيل الجديد من المناطق الصناعية ضمن البرنامج الوطني الإستشرافي (2012-2017)

في إطار العمل على إدماج بعد الإستدامة ضمن الجديل الجديد من المناطق الصناعية التي شرعت الجزائر في إنجازها عمدت إلى عقد العديد من الإتفاقيات والشراكات والتعاون والدخول في برامج تكوين وتدريب لبعض المسيرين حول المناطق الصناعية المستدامة والإستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال، ونذكر هنا:

أ. التعاون والشراكة وورش العمل:

عمدت الجزائر إلى الدخول في العديد من الإتفاقيات والشراكات وتنظيم ورش العمل ومنها التعاون بين الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ANIREF والشركة الكورية الجنوبية Land and Housing التي عرضت خدمات دعم مهمة لمختلف مراحل عملية التهيئة لبرنامج المناطق الصناعية 42 الجديدة تمثلت في: رصد المطابقة لخطط التهيئة؛ مراقبة خضوع المشروع للمواصفات المعمول بها في دفاتر الشروط؛ التّقييم النّوعي للعمليات المنجزة؛ المساعدة في وضع الإستراتيجية التسويقية ومخطط لتسيير المناطق الصناعية[27].

بالإضافة إلى تنظيم ورشة عمل فنية حول "المناطق الصناعية والتنمية المستدامة" من طرف برنامج التنمية الاقتصادية المستدامة "DEVED de GIZ" في الجزائر، وذلك بالتعاون مع المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار والوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ANIREF. لزيادة وعي الفاعلين بشأن الحاجة إلى التنمية المستدامة ضمن المناطق الصناعية الجديدة ومناقشة وضع خارطة طريق لتنمية المناطق الصناعية المستدامة في الجزائر، وتناولت مايلي[28]:

- وضع لوائح وشروط واضحة تحدد أدوار ومسؤوليات مختلف الفاعلين بالمنطقة الصناعية؛
- وضع ميثاق العضوية لتحفيز الإندماج في رؤية المنطقة الصناعية وضمان حوكمة جيدة لمنع السلوكات غير المسؤولة؛
- تقديم نماذج مختلفة لتهيأة وإدارة المناطق الصناعية الجديدة في ظل ظوابط التنمية المستدامة في الجزائر؛
- آفاق الجيل الجديد من المناطق الصناعية في الجزائر. والعمل على زيادة جذابتها للمصنعين/المستثمرين من خلال تطوير ما يعرف بـ"نقطة البيع الفريدة "Unique Selling Point" أي العلامة التجارية الخاصة بكل منطقة؛
- ضمان نوع من التسهيلات للمنطقة الصناعية كالتصدير إلى الأسواق العالمية، من خلال ضمان الجودة والموثوقية؛
- تعزيز الميول للتخصّص لمختلف المناطق الصناعية من خلال ضرورة الإعتماد على المقاربات الإقليمية متعددة التخصصات والمقاربات القطاعية بالتركيز على خصوصيات الإقليم وشبكات المقاولاتية المتواجدة؛
- العمل على وضع استراتيجية المناطق الصناعية الجديدة والتسويق في المناطق الصناعية الجديدة بالإعتماد على منظور التسويق الإقليمي، وربط خطة التسويق مع تخصّص المنطقة الصناعية لتنمية "علامتها التجارية" وإشراك الفاعلين في ذلك لتعزيز وترقية المناطق الصناعية الجديدة وزيادة تنافسية الصناعات الموطنة بها؛
- إدماج الاستدامة والتنمية المستدامة في الجانب التسويقي وكذلك خطة الاتصالات لجذب المستثمرين والعمال وتوعية الأفراد/ المجتمع بفوائد المنطقة الصناعية المستدامة.

ب. التكوين والتدريب:

في إطار الإستفادة من برامج التكوين والتدريب التي إعتمدتها الجزائر في لترقية المناطق الصناعية الجديدة تم الإستفادة من برنامج تكوين حول سير مشاريع تهيئة المناطق الصناعية الجديدة، والدعم التقني والمنهجي لإجراء عمليات تنمية وتسيير هذه المناطق في إطار الدورة 9 لفرق العمل للتعاون الاقتصادي الكوري الجزائري[29].

كما تمت الإستفادة من دورة تكوينية قصيرة الأجل حول "بناء وتسيير مناطق النشاط الإقتصادي لصالح البلدان الأفريقية الفرنكوفونية" بمدينة تيانجين الصينية، من تنظيم وزارة التجارة لجمهورية الصين الشعبية وبرعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) ومجموعة TEDA (Technical Economic Development Area) التي تضمنت: المناطق الاقتصادية الخاصة في أفريقيا، بناء وتنمية منطقة النشاط بتيانجين، التخطيط والتنمية الصناعية في منطقة النشاط الإقتصادي، طرق فحص وقبول الشركات في المنطقة، وسياسات تنمية المنطقة الحرة[30].

بالإضافة للإستفادة من دورة تكوينية قصيرة الأجل في مجال نظم المعلومات والشراكة، بمدينة بوردو بفرنسا، لصالح مسؤولين من وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تشجيع الاستثمار وعدد من الإطارات بالمديرية العامة للـ ANIREFوكان الهدف من هذه الدورة التكوينية هو رسملة المعارف النظرية وطرق وضع نظم المعلومات[31].

ج. الإستفادة من تجارب عالمية رائدة:

في إطار الإستفادة من التجارب العالمية الناجحة في إنشاء وتسيير المناطق الصناعية المستدامة عملت الجزائر على الإستفادة من عدة تجارب على غرار التجربة الألمانية، الهندية وتجربة كوريا الجنوبية في هذا المجال حيث عقدت عدة اتفاقيات وأبرمت عقود في سبيل الإستفادة منها.

حيث استضافت الجزائر M. Michael Weber خبير مكتب الاستشارات (Tetragon-Consulting) في ألمانيا، الذي قدم أمثلة عن المناطق الصناعية المستدامة في الهند وألمانيا، وكذلك تجربة قرار الإستثمار في رد الإعتبار لتطوير المناطق الصناعية المستدامة[32].

وفي إطار الشراكة الجزائرية الألمانية في المجال استفاد العديد من المسيرين والمسؤولين في ANIREF من تربص حول "تسهيل تمكين الكفاءات حول المناطق الصناعية المستدامة" في إطار برنامج "التنمية الاقتصادية المستدامة "DEVED de GIZ " في الجزائر بالتنسيق مع برنامج إدارة وحماية البيئة "PGPE de GIZ" في المغرب وبرنامج تمكين الكفاءات في المناطق الصناعية "ReCapZI de GIZ" في تونس.

وكان أحد الأهداف المسطرة لهذه التربّص هو إنشاء مركز للكفاءات على مستوى الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري متخصص في تخطيط، إنجاز وتسيير المناطق الصناعية المستدامة. إنشاء منطقة صناعية من خلال أربعة مراحل هي: التخطيط، التنفيذ أو التهيأة، التسويق للمنطقة الصناعية وتوطين الصناعات، وأخيرا التسيير.

وتم تشكيل فرق عمل تجمع بين الوفود الثلاثة المشاركة الجزائر والمغرب وتونس لمعالجة سبعة موضوعات تتعلق بالمناطق الصناعية، وهي[33]: نماذج إدارة المناطق الصناعية؛ إنشاء مركز الكفاءات للمناطق الصناعية المستدامة؛ الحوكمة في المناطق الصناعية؛ الاقتصاد الدّاري، تسيير النفايات وخدمات الدعم واللوجستيك؛ عرض الخدمات وتمويل المناطق الصناعية؛ آليات التخطيط؛ مبدأ الإتحاد والإنسجام مع الفاعلين الرئيسيين في المنطقة الصناعية (الداخليين والخارجيين).

6. بعض الاختلالات والمشاكل التي تعرفها المناطق الصناعية حاليا بالجزائر

رغم تعدد القوانين والتشريعات الهادفة إلى تنظيم وإدارة المناطق الصناعية بالجزائر[34]، وكذلك الإستراتيجية الصناعية الجديدة والتوجه الجديد الذي تبنته الجزائر من خلال الجيل الجديد من المناطق الصناعية إلا أنها بقيت منذ نشأتها حبيسة مجموعة من الإختلالات والنقائص، والتي تظهر أساساً فيما يلي:

- غياب إطار إستراتيجي واضح المعالم لها والافتقار إلى رؤية واضحة مسبقة ومبرّرات علمية وعملية لأنواع الأنشطة أو الصناعات المقامة بها، مع غياب معايير ودفاتر شروط وسياسات محلية لخلق هذه المناطق الصناعية؛

❖ غياب سياسة تنموية لهذه المناطق الصناعية أو تحفيزات مالية وجبائية فعالة ومجدية؛

❖ عدم الأخذ بالمعايير الاقتصادية وقوانين التهيئة والتّعمير عند إنشاء هذه المناطق وعدم تحديد التجزئات العقارية بصفة واضحة وظاهرة مما أدى إلى توسعات غير قانونية؛

❖ ضعف البنى التحتية لغالبية المناطق الصناعية القائمة أو انعدامها وغياب الخدمات المرافقة؛

❖ عدم تحديد الطبيعة القانونية لأجهزة إدارة المناطق الصناعية من حيث اكتساب العقار الصناعي والتسيير، وضعف التنسيق بين الهيئات، الجهات المعنية والفاعلين في وضع استراتيجية مشتركة وفاعلة لدعم وتطوير المناطق الصناعية؛

❖ الإهتمام بالعمليات الصناعية (البعد الاقتصادي) على حساب القضايا البيئية (البعد البيئي) وعدم إدماج المواصفات والمعايير الدولية المتعلقة بالإستدامة البيئية عند تخطيط المناطق الصناعية، مما أدى إلى تدهور الأنظمة البيئية بفعل تراكم النفايات الصناعية وانتشار ظاهرة القمامات غير المراقبة، حيث تمركزت جل المناطق الصناعية على الشريط الساحلي لسهولة الإنشاء وتوفّر المرافق الحيوية.

خاتمة:

يعد التوطين الصناعي البعد الثاني من فضاء النشر الجغرافي للصناعة ضمن الإستراتيجية الصناعية الجديدة التي سطرتها الجزائر، وقد وصلت البلاد مرحلة متقدمة في مجال تركيز الأعمال وتطور البنى التحتية، ومراكز البحث والتدريب. ومع ذلك، تتطور هذه الهياكل المختلفة دون مردودية تعود على ترقية الصناعة المحلية، بالإضافة إلى محدودية الدور الذي تلعبه المناطق الصناعية بالجزائر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. بالرغم من التحفيزات الضريبية والجمركية والتحفيزات الخاصة بسعر العقار الصناعي وكذا العمل على إنشاء هذه المناطق الصناعية حسب المعايير الدولية، فلم يتم بلوغ الأهداف المسطّرة بل بالعكس تناقصت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الوطني الخام، نسبة مساهمته في حل مشكل البطالة، تشجيع الإستثمار المحلي وجذب الإستثمار الأجنبي وإحداث التوازن الإقليمي.

التوصيات الإقترحات:

في هذا السياق، وحتى يتم الوصول إلى الغايات المنشودة بإنشاء مناطق صناعية مستدامة تأخذ بعين الإعتبار متطلبات التوطين الصناعي فيمكن الوصول إلى عدة اقتراحات مهمّة لتنمية المناطق الصناعية، وتحقيق البعد البيئي في السياسات الصناعية تأخذ بها الجهات الوصية كما نُؤكّد على إتباعها مرحليا وبالتدرج على مقياس زمني ضمن خطة تقرها الجهات العليا وأصحاب القرار من ذوي الشأن بما يتلاءم وواقع الحال الفعلي والحاجات المستقبلية وإدماجها ضمن إستراتيجية الجيل الجديد من المناطق الصناعية، وأهم هذه الاقتراحات ما يلي:

▪ العمل على زيادة جاذبية الأقاليم وتنافسية الصناعات الموطنة في المناطق الصناعية بالأخذ بمتطلبات التوطين الصناعي وتوفير كافة الخدمات المتكاملة "شبكة الطرق، نظام النقل والمواصلات، البنية الأساسية، الجوانب التنظيمية" بالإضافة إلى الخدمات المصرفية، التجارية والتأمينية؛

▪ تنمية المناطق الصناعية كأقطاب النمو والعمل على إقامة مناطق تجارة حرة بجوار المناطق الصناعية الجديدة، لتسويق منتجاتها وكذلك ربط المناطق الصناعية بالأسواق الخارجية؛

▪ الاستجابة لسياسة التخطيط اللامركزي، والأخذ بسياسة تنمية الأقاليم المختلفة والمتباعدة (سياسة التنمية الإقليمية المتوازنة)، بإشراك الهيئات الحكومية المسؤولة عن المخططات الإقليمية والحضرية في الإستراتيجية المقترحة لتنمية المناطق الصناعية واستدامتها؛

- إدماج العمل بنظم المعلومات الجغرافية GIS ضمن خطة تشييد وتسيير المناطق الصناعية، والعمل على إعداد أطلس جغرافي خاص بالمناطق الصناعية في الجزائر يظم كل المعطيات المتعلقة بهذه الأخيرة، ويسهل الوصول إلى المعلومات بسرعة كبيرة مما يوفر الجهد والوقت؛
- ادخال العمل بمعايير القبول أو الترخيص بتوطين الصناعات الملوثة من غيرها حسب معايير العمالة، المساحة، التلوث واستهلاك الطاقة؛
- القيام بالدراسات الأولية للتأثيرات البيئية للمناطق الصناعية المقترحة ودراسات الجدوى الفنية والإقتصادية والأخذ بعين الإعتبار البيئة في مراحل التخطيط، التصميم والإنشاء والتشغيل واتباع منهج وقائي يعمل على تلافي حدوث عمليات التدهور والتلوث البيئي أو تقليلها، من خلال تطبيق مفهوم تقييم الأثر البيئي للمناطق الصناعية؛
- الأخذ بالتجارب العالمية الرائدة في مجال تخطيط، إنشاء وتسيير المناطق الصناعية المستدامة بكل نماذجها الحديثة كالباركات الصناعية الإيكولوجية Eco-industrial Parks، الحدائق والمنتزهات الصناعية البيئية، المناطق الصناعية المتكاملة الخدمات، وحتى تتم هذه الخطوة التصميمية لا بد من إعادة تطويرها بالمقاييس و الشروط الخاصة بـISO 14001 أو غيره من نظم الإدارة البيئية حيث يكون أساس للأداء البيئي الصناعي والمجتمع الصناعي؛
- تطبيق استراتيجيات الإنتاج الانظف واستراتيجيات الحد من التلوث في المناطق الصناعية باحتواء التلوث الناتج عن المناطق الصناعية سواء داخل المصنع نفسه أو على مستوى المنطقة ككل، والاستفادة من بعض التجارب الدولية في مكافحة التلوث الصناعي، مثل: سوق التلوث التي نجحت الدول الأوربية في تطبيقه؛
- إدخال العمل بالاستراتيجيات التخطيطية و التصميمية المتبعة في دول العالم الصناعية الكبرى مثل الو م أ وبريطانيا من أجل استدامة المناطق الصناعية كإعادة الترميم والإستخدام وإعادة التوليد والتأهيل للمناطق الصناعية واتباع إستراتيجية نقل الصناعات الملوثة وترحيلها؛
- تشجيع تطبيق مفهوم الصناعة البيئية Eco Industrial ومبدأ التكافل الصناعي والعمل على إنشاء دليل إرشادي للإدارة البيئية في المناطق الصناعية، يهدف إلى تحسين الأداء البيئي والحد من آثار التلوث الصناعي على البيئة والسكان؛
- الإهتمام بعقود النجاعة وتعميم طريقة التعاقد مع مؤسسات المناطق الصناعية، وهي طريقة جيّدة تعكس العمل التطوعي للصناعات الملوثة.

قائمة المراجع المعتمدة:

[1]. فؤاد محمد الصفار، التخطيط الإقليمي، منشأة المعارف، ط2، الإسكندرية، 1977، ص ص: 267-270.

[2]. أحمد محمد إسماعيل البريفكاني، اختيار المواقع الصناعية وإمكانية الإستفادة منها في إقليم كوردستان العراق، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل، 2006، ص: 122.

[3]. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المعجم العربي الأساسي، 1989.

[4]. محمد بوخلوف، التوطين الصناعي في الفكر والممارسة، شركة دار الأمة، الجزائر، 2000، ص: 25.

[5] . David Smith, Industrial Location and Economic Geography, Analysis John Wiley and Sons, 1971, P. 88.

[6]. محمد خيري، توطين الصناعة والعمليات والعلاقات الاجتماعية، المجلة الاجتماعية القومية للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، العدد الثاني، المجلد الثاني ، ماي 1985،ص ص: 55-66.

[7]. Watts H.D, Industrial Geography, John Willey and Sons , Inc., New York , 1987 , pp.116-118

[8]. Miller, E.Willard, Manufacturing ,the Pennsylvania State University Press ,USA.1977.

[9]. Belattaf Matouk, Belattaf Matouk, Localisation Industrielle Et Aménagement Du Territoire ,Office des Publications Universitaires, Alger, 2009, P. 14-15.

[10] . Belattaf Matouk, Op Cit, .P. 65.

[11]. محمد أزهر السماك وعبد العزيز مصطفى، الإعتبارات الإستراتيجية واجيواستراتيجية في تخطيط وحدات الصناعات التحويلية في العراق، أبحاث مجلة الرافدين، العدد 13، 1985، ص ص: 265-294.

12. حسن محمدو علي الحديثي، اقتصاديات التكتل وعمليات التوطن الصناعي، تحليل جغرافي اقتصادي لأثر اقتصاديات التكتل في الاتجاهات المكانية لعمليات التوطن الصناعي في مدينة بغداد، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد 30، 1996، ص ص: 33-34.

[13]. صالح حسن عبد القادر، مدخل إلى جغرافية الصناعة، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1985، ص: 261.

[14] .Peddle , Michel T, Industrial Parks Location: Do Firm Characteristics Matter ?, The Journal of Regional Analysis and Policy , Vol 20, No2 , Davis College of Business , Jacksonville University , Florida , USA, 1990, p.27.

[15]. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الإقليمي و الحضري، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص: 343.

[16]. UNIDO, Industrial Estates Principles and Practice: Http://www,unido,org/ fileadmin/ usermedia/Publications/pubfree/Industerial estates principles and practice, pdf, 1997, p.10.

[17]. إرجع إلى: هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري، مرجع سبق ذكره، ص: 283؛ وصالح حسن عبد القادر، مدخل إلى جغرافيا الصناعة، مرجع سبق ذكره، ص: 263.

[18]. إرجع إلى: صبري فارس الهيتي، التخطيط الحضري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 198؛ ومحمد الخمسي، ادريس البوزيدي، مداخلة بعنوان: مصوغة تدبير المناطق ذات الأنشطة الاقتصادية، دورة تكوينية حول : التنمية الاقتصادية الاجتماعية، مديرية تكوين الأطر الإدارية والتقنية بالمعهد العالي للجماعات المحلية ISCOL، المديرية العامة للجماعات المحلية بوزارة الداخلية، المملكة المغربية، ص ص: 7-8.

[19]. مخلوف بوجدرة، العقار الصناعي، الطبعة 2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص: 12.

[20]. ANIREF Voice, Entretien avec Mme Hafida Mouissat, chef de la Division Développement Spatial au MIPI «Les ZIDI comme instrument de développement industriel», Bulletin d'information trimestriel édité par l'Agence Nationale d'Intermédiation et de Régulation Foncière, Bulletin N°5, Avril-Juin 2010, p.04. sur le site web : www.aniref.dz.

[21]. بودرامة مصطفى، تأثير العولمة الصناعية على اقتصاديات دول العالم الثالث دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2008/2009، ص: 396.

[22]. مجوبي خير الين، التنمية الفضائية: سياسة إعادة بعث و تنمية الصناعة، مداخلة ضمن فعاليات اليومين الدراسيين حول التحليل الموقعي للمناطق الصناعية في الجزائر -دراسة حالة المنطقة الصناعية برج بوعريريج-، 12 و 19 ماي2010 ، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، ص: 10.

[23]. نصيرة قوريشي، أبعاد وتوجيهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، 2008،ص: 96 -97.

[24]. Ministère de l'industrie ,de la PME et de la promotion de l'investissement, programme développement Economique durable des zones industrielles, juin 2011.

[25]. ANIREF Voice, Atelier technique sur : «Zones industrielles et développement durable» a été organisé, le 7 juin 2012, par le Programme DEVED de la GIZ en Algérie, en collaboration avec la DGPME du Ministère de l'Industrie, de la PME et de la Promotion de l'Investissement (MIPMEPI) et l'ANIREF., Bulletin d'information trimestriel édité par l'Agence Nationale d'Intermédiation et de Régulation Foncière, Bulletin N°15, septembre 2012, p.17. sur le site web : www.aniref.dz.

[26]. Ministère de L'industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de L'investissement, Le Programme National Des Nouvelles Zones industrielles, avril 2012. P. 03.

[27]. ANIREF Voice, Activité, Bulletin d'information trimestriel édité par l'Agence Nationale d'Intermédiation et de Régulation Foncière, Bulletin N°15, septembre 2012, p.14. sur le site web : www.aniref.dz.

[28]. ANIREF Voice, Atelier technique sur : «Zones industrielles et développement durable» a été organisé, Op Cit, Bulletin N°15, septembre 2012, pp.17-18. sur le site web : www.aniref.dz.

[29]. ANIREF Voice, Activité, Op Cit, Bulletin N°15, septembre 2012, p.14. sur le site web : www.aniref.dz.

[30]. ANIREF Voice, Activité, Op Cit, Bulletin N°15, septembre 2012, p.15. sur le site web : www.aniref.dz.

[31]. Idem, p.15.

[32]. ANIREF Voice, Atelier technique sur : «Zones industrielles et développement durable» a été organisé, le 7 juin 2012, Op Cit, Bulletin N°15, septembre 2012, pp.17-18.

[33]. ANIREF Voice, Voyage d'orientation en Allemagne(Francfort, Nuremberg et Munich), Faciliter le renforcement des compétences autour des zones industrielles durables, Bulletin d'information trimestriel édité par l'Agence Nationale d'Intermédiation et de Régulation Foncière, Bulletin N°16, Décembre 2012, pp.14-15. sur le site web : www.aniref.dz.

[34]. لعل من أهم هذه التشريعات والقوانين نجد: القانون 73/45 المؤرخ في 28 فيفري 1973 والمتعلق بإنشاء لجنة استشارية لتهيئة المناطق الصناعية؛ المرسوم رقم 84/55 المؤرخ في 3 مارس 1984 والمتعلق بتحديد شروط إدارة المناطق الصناعية؛ القانون 88/01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية؛ القانون 93/12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار الصناعي وظهور المناطق الخاصة؛ المرسوم التنفيذي رقم 94/321 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 الذي حدّد شروط المناطق الخاصة وضبط حدودها؛ القانون 01/16 المؤرخ في 21 أكتوبر 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسة العمومية الاقتصادية وسيرها وخوصصتها، وكذا تنظيم استغلال العقار الصناعي.